الأسلحة البلجيكية تقتل في اليمن وتقمع في البحرين

قالت صحيفة لوسوار البلجيكية إن معدات عسكرية باعتها بلجيكا إلى السعودية، تُستخدم على نطاق واسع في الحرب التي تقودها الرياض في اليمن، وفق ما توصل إليه تحقيق أجرته الصحيفة الذائعة الصيت وبعض شركائها على مدار أسابيع.

وأوضحت الصحيفة أن بلجيكا تواصل بيع السلاح إلى السعودية، وأن المستفيدين من التراخيص الممنوحة من قبل منطقة الوالون للسعودية، هم: الحرس الوطني والحرس الملكي لهذه الدولة. وأضافت "لوسوار" أن الصناعة الوالونية والفلاندية أيضاً (هما الإقليمان الفيدراليان الرسميان من الثلاثة الذين يشكلون المملكة البلجيكية، إلى جانب إقليم بروكسل العاصمة)؛ تغذي الحرب اليمنية، ومعظم ضحاياها من المدنيين.

وقالت "لوسوار" إنه على الرغم من أن السلطات الوالونية قررت تشديد موقفها من خلال وقف جميع صادرات الأسلحة إلى السعودية، في أعقاب جريمة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي؛ إلا أن التراخيص الصادرة مسبقاً لها صلاحية لمدة عامين، وهو ما يفسر استمرار تصدير السلاح إلى السعودية.

كما أكدت الصحيفة أنه تم كذلك بيع مدرعات خفيفة مؤخراً إلى المملكة البحرينية، رغم أن هذا السلاح سبق أن استخدمته السلطات البحرينية في قمع المظاهرات السلمية في البلاد عام 2011. وأيضاً أوضحت الصحيفة أنه يتم استخدام الأسلحة البلجيكية من قبل عصابات مكسيكية لفرض الرعب.

وفِي موضوع متصل؛ كانت منظمة العفو الدولية قد أكدت في منتصف فبراير الماضي أن رشاشاً بلجيكياً من طراز "مينيمي Minimi" والذي استخدم في اليمن من قبل ميليشا "ألوية العمالقة" اليمنية التي تمولها وتدعمها الإمارات، تم عرضه خلال معرض الأسلحة ايدكس 2019 – IDEX2019 الذي أقيم مؤخراً بأبوظبي. ونددت المنظمة وقتها بقيام شركة "إف إن هيرستال" بتسليم الرشاشات من طراز "منيمي" إلى دولة الإمارات بعد الكشف عن كيف أعطى الإماراتيون هذا السلاح بطريقة غير مشروعة إلى ميليشيا غير خاضعة للمساءلة في اليمن.

وشددت المنظمة، وقتها، على أن المذبحة المستمرة ضد المدنيين في اليمن - بما في ذلك على أيدي التحالف السعودي والميليشيات المدعومة من قبله - ينبغي أن تجعل جميع الدول تتوقف جدياً عن توريد تلك الأسلحة.